منه لا لبيان هيئته قوله ما يستغنى عنه من
حيث هو هو اي اللفظ الذي يستغنى عنه
اي لا يتوقف عليه الكلام النحوي والضمير الاول
لما والثاني لمضمون يستغنى عنه اي من حيث اللفظ
المعهود مستغنى عنه وهو المراد بقول بعضهم
ما يتم الكلام النحوي بدونه لا ما يستغنى عنه
اي مطلقا اي من حيث ذاته ومن حيث العوارض
التي تعرض له قوله لان فيه خللين اي يزولان
بجعله تتميما للتعريف ولم يظهر كونه جعله
تتميما للتعريف مزيلا للخلل الاول لانه لا يخرج
كونه منتصب جزءا من التعريف ولعل عبارة الشارح
فيها قصور والاصل الاولى ان يكون قوله
كفردا اذهب تتميما للتعريف وان يكون منتصب
خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة لان فيه
خللين الخ اي فيكون الحكم حينئذ بعد تمام
التعريف لا منه وانما قال الاولى ولم يقل الصواب
لامكان الجواب بما نقل عن السيوطي من
ان منتصب ليس حكما بل المراد نطق به في كلام
العرب منصوبا والعرب لم يقع منهم حكم وبما
اجاب به الشنواني حيث قال قوله تعريفا المثنى
بحكمه اي والحكم فرع التصور والتصور موقوف

على

على الحد فيلزم الدور وجوابه انه يكفي في الحكم
التصور بوجه ما وهو غير الحد قوله لتخرج النعت
المنصوب الخ علة للمنفي وهو التقييد فيكون
النفي منصبا عليه بمعنى ان التقييد لا نكرة الا
حواله منتف ولا يقال هو فارج بالقيد بعده
لانه يفهم في حال كذا وان كان بطريق اللزوم
والناظم لم يقيد الافهام بكونه بطريق القصد
قوله وان كان ذلك اي فهم معنى الحالية وهو
افهام في حال كذا لازما لنحو هذا المثال اي
موجودا فيه لكنه ليس بحال لعدم قصد
معنى الحالية منه فلا بد من اخراجه بقيد
اللزوم فقد يقال المتبادر من قولنا مفهم في حال
كذا ان المراد كون الافهام مقصودا واللفظ
يحمل على ما يتبادر منه قوله مشتقا لا يغني
عنه التمثيل بفردا لانه لا يفيد كونه لزوما
او غالبا قوله لكن ليس الخ قابونه مع ما قبله
دفع توهم ان يكون الغالب واجبا في الفصيح و
مستحقا بكسر الحاء وفتحها وعلى الاول يكون
اسم ليس ضمير الحال وعلى الثاني يكون ضمير الكون
قوله كما في الحال المؤكدة اي لمضمون جملة
قبلها كالمثال الاول او لعاملها كالمثال الثاني

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1